مجلــة اقتصــاد المــال والأعمــال (م إ م أ)

المجلد10 العدد 3/ سبتمبر 2026/ ص ص 211-232

DOI : 10.58205/fber.v10i3.2154

الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر في ظل ديناميكيّة الضغوط التضخميّة: رُؤى تجريبيّة من الجزائر.

Household Consumption Expenditure Under Inflationary Pressures Dynamics: Empirical Insights from Algeria.

بن سبع حمزة

قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر. benseba.hamza@univ-alger3.dz

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 6 أفريل 2026

القبول: 25 أوت 2026

النشر: 30 سبتمبر 2026

المؤلف المراسل

بن سبع حمزة

hamzafaroke@gmail.com

حقوق النشر© 2026، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة. هذه مقالة ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص *CC BY-NC-ND*.

الاقتباس المقترح

بن سبع، حمزة. (2026). الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر في ظل ديناميكيّة الضغوط التضخميّة: رُؤى تجريبيّة من الجزائر ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد10، العدد 3، ص ص 211-232

DOI : 10.58205/fber.v10i3.2154

الملخص: تُعنى هذه الدراسة بالتَقصيّ والتحليل التجريبي لطبيعة تأثير ديناميكيَّات الضغوط التضخميَّة على الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأسر الجزائرية، بالاعتماد على نهج تحليل التكامل المتزامن متعدِّد المتغيِّرات، ومقاربة **VECMs**، واستنادا إلى بيانات سنوية تغطي الفترة (1970-2024). خلُصت النتائج إلى وجود علاقة عكسية قوية –في المدى الطويل- بين الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي والتضخم. كما تجلَّى أنَّ تقلُّبات الإنفاق الحقيقي على الإستهلاك في المدى القصير، تكون مسبوقة بالنَّوبات التضخميَّة الظرفيَّة. فضلاً عن ذلك، كشفت مُخرجات "دوال الاستجابة الدَّفعيَّة" أنّ القفزات المفاجئة في الأسعار، تحفِّز استجابات انكماشية متسارعة لنفقات الإستهلاك الحقيقية، عبر مختلف الآفاق الزمنيَّة. بينما أفضت عمليَّة تحليل ديناميكيَّة الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي -من خلال تفكيك تباين خطأ التنبؤ- إلى أنَّ تقلُّبات الأسعار تمثِّل محرِّكًا بارزًا للإنفاق الإستهلاكي، لاسيما في المدى المتوسِّط.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي؛ أنماط الإستهلاك؛ الجزائر؛ الضغوط التضخميَّة؛ مقاربة VECMs.

Abstract: This paper provides an empirical investigation and analysis of how inflationary pressures dynamics affect the real consumption expenditure of Algerian households. The study employs a multivariate cointegration analysis framework and the **VECMs** approach, based on annual time series data covering the period (1970-2024). The empirical findings establish a strong inverse relationship –in the long run- between real consumption expenditure and inflation. Furthermore, it was evident that short-term fluctuations in real consumption expenditure are preceded by episodic inflationary bouts. Moreover, the "Impulse response Functions (IRF)" outcomes reveal that unexpected price surges trigger accelerated contractionary responses in real spending on consumption across various time horizons. Meanwhile, the analysis of real consumption expenditure dynamics –via Forecast Error Variance Decomposition (FEVD)- concluded that price volatility represents a prominent driver of consumption expenditure, particularly over medium term.

Keywords: Algeria; Consumption Patterns; Inflationary Pressures; Real Consumption Expenditure; VECMs Approach.

1. مقدمة:

يعدُّ التضخم عاملاً رئيسيًّا في تحديد الاستقرار الاقتصادي الكلِّي، ورفاهية الأُسَر. يظهر ذلك جليًّا بشكل خاص ضمن الاقتصاديات الناشئة والنامية، حيث يكون الدخل أقلُّ استقرارًا، والإستهلاك أكثر محدودية (**Mankiw, 2019**). تؤثِّر التقلُّبات التضخميَّة تأثيرًا مباشرًا على القوة الشرائية الحقيقيَّة، على القرارات المتعلِّقة بالإدخار لدى الأفراد، على حجم الاقتراض، وكذا على معدَّلات الإنفاق الأُسري. الأمر الذي من شأنه أن يؤثِّر بدوره على الطلب الكلِّي، والنمو الاقتصادي الإجمالي (**Blanchard & Johnson, 2021**).

تذهب نظريات الإستهلاك الكلاسيكيَّة والكينزية الحديثة إلى أنَّ الأُسَر لا تحدِّد إنفاقها الإستهلاكي بناءً على الدخل الجاري فحسب، وإنّما أيضًا بناءً على الأسعار والمداخيل المستقبلية المُتوقَّعة. هذا يعني أنَّ التضخم المستمر أو تقلُّبات الأسعار غير المُنتظمة، قد تحفِّز "الإدخار الاحترازي- **Precautionary Saving**"، وتؤدِّي إلى تأجيل وتقليص المشتريات غير الضرورية، مع إعادة توجيه الإنفاق الإستهلاكي نحو السلع الأساسيَّة مثل الغذاء والطاقة [أنظر: (**Friedman, 1957**)، و(**Modigliani & Brumberg, 1954**)].

1.1. إشكالية الدراسة:

في الدول النامية –على غرار الجزائر- حيث تستحوذ السلع والخدمات الأساسية على الجزء الأهم من نفقات الأسرة، تؤثر الصدمات التضخميَّة -بشكل غير متناسب- على الفئات ذات الدخل المنخفض، مما يؤدي إلى تفاقم فجوات الرفاهية، وإثارة المخاوف بشأن النمو الشامل. لطالما أثبتت الدراسات التجريبية أنَّ التضخم المرتفع و/أو المتقلِّب يقوِّض نمو الإستهلاك الحقيقي، ويؤدِّي إلى تدهور مستويات المعيشة، بالرغم من أنّ حدَّة هذا التأثير تتباين وفقًا لمستويات الدَّخل، والمناطق الجغرافية، والسياقات الزمنية [أنظر على سبيل المثال: (**Attanasio & Weber, 2010**)، و(**Ghosh, 2014**)].

على الرغم من أهمية هذه المسألة في سياق صياغة السياسة الاقتصادية، إلا أنّ الأدلَّة التجريبيَّة بشأن كيفية تأثير الاتجاهات التضخميَّة على إنفاق الأُسَر –عبر مجموعات الدخل المختلفة- لا تزال شحيحة. الأمر يستدعي دراسة شاملة لمدى وآليات الآثار التوزيعيَّة للضغوط التضخميَّة على الإنفاق الإستهلاكي الأُسري، لاسيما باستخدام بيانات الاقتصاد الجزائري. إذ يمكن صياغة إشكالية الدراسة، ضِمن السؤال الجوهري التالي:

وِفقَ نهج تحليل التكامل المتزامن متعدِّد المتغيِّرات، ومقاربة نماذج تصحيح الخطأ الشعاعيَّة (VECMs)، ما مدى مساهمة الضغوط التضخميَّة -والتقلُّبات السعرية المصاحبة لها- في تحديد أنماط وتوجُّهات الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر الجزائريَّة؟.

2.1. أهمية البحث:

تكتسي هذه الورقة أهمية بالغة في سياق صياغة السياسات الاقتصادية، والتخطيط للرعاية الاجتماعية. فمن هذا المنظور، يُعدُّ فهم العلاقة بين التضخم والإنفاق الإستهلاكي أمرًا ضروريًّا للسلطات النقدية، لاسيما البنوك المركزية التي تتبنَّى أُطُر "استهداف التضخم- **Inflation-targeting**"؛ إذ يمكن أن تساعد الأدلّة التجريبيَّة المتعلِّقة بأثر ارتفاع الأسعار على أنماط الإنفاق الإستهلاكي والقوة الشرائية، صانعي السياسات في صياغة تدخُّلات عاجلة للإبقاء على استقرار الطلب الكلي [(**Bernanke, 2017**)؛ (**Blanchard & Johnson, 2021**)]. كما تبرز أهميَّة النتائج –أيضًا- للسلطات المالية (الجهاز التنفيذي)؛ إذ من شأنها أن تساعدها في تصميم برامج دعم موجَّهة، و/أو إعفاءات ضريبيَّة، و/أو برامج للأمن الغذائي (**World Bank, 2022**).

3.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تَقصِّي وتحليل أثر الضغوط التضخميَّة على الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأسر الجزائرية "تجريبيًّا- **Empirically**"، وتحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والإستهلاك (في الأجل القصير والطويل)، بالاعتماد على تحليل التكامل المتزامن (**Cointegration Analysis**)، ومقاربة نماذج تصحيح

الخطأ الشـعاعية (VECMs). ومن ثم تقديم مسـاهمة فعَّالة ضِـمن الإطار المعرفي بشـأن العوامل المحدِّدة للإنفاق الإستهلاكي في الجزائر، خاصَّة في ظل ندرة الدراسات التجريبية ذات الصِّلَة بهذا الموضوع.

2. أثر التضخم على سلوك الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر: عرض ومراجعة للأدبيات.

شـهدت العديد من الاقتصـادات النامية –ومن بينها الجزائر- خلال السـنوات القليلة الماضـية، نوبات متكرِّرة من التضخم المرتفع، الناجم عن مشاكل في جانب العرض، وتغيُّرات في أسعار السلع العالمية، وضغوط على الطلب المحلي (IMF, 2023). في حين من شأن التضخم المرتفع، والزيادات المستمرة في أسعار المستهلك، أن تؤدِّي إلى تراجع الدخول الحقيقية، وإجبار الأُسر على تعديل نمط إنفاقها الإستهلاكي، لاسيما لدى الفئات السـكانيَّة الضـعيفة اقتصـاديًّا، والتي تخصـص إنفاقها –في المقام الأوَّل- للسـلع والخدمات الأسـاسـيَّة مثل الغذاء، والإسكان، والنقل، والرعاية الصحيَّة. وهو ما يعني –غالبًا- تقليص الكماليات، وتأجيل شراء السلع المعمِّرة، والاعتماد بشـكل أكبر على الاقتراض غير الرَّسـمي أو اسـتنزاف المُدَّخرات (Attanasio & Weber, 2010).

تعدُّ الأسـر ذات الدخل المنخفض –بشـكل خاص- عرضـة للضـغوط التضـخميَّة بسـبب محدودية احتياطاتها المالية، وصعوبة وصولها إلى أسواق الإئتمان الرسميَّة، مما يعقِّد استقرار الإنفاق الإستهلاكي خلال فترات ارتفاع الأسعار (World Bank, 2022). وبالرغم من سعي السياسات الاقتصادية الكليَّة –على غرار الجهود التي تقودها البنوك المركزية لكبح الضـغوط التضـخميَّة- إلى الحفاظ على اسـتقرار الأسـعار، إلاَّ أنّ نجاحها في حماية رفاهية الأفراد، يعتمد على مدى تأثيرها على أسـعار المسـتهلك والمداخيل (Bernanke, 2017).

1.2. العلاقة بين التضخم والإستهلاك: مراجعة نظرية.

ثمَّة عدد من النظريات الاقتصـادية الكليَّة والجزئية الرائدة، التي تفسِّـر طبيعة الارتباط بين التضـخم وإنفاق الأُسَـر. تشـمل هذه النظريات: "النظرية الكينزية للإسـتهلاك- **Keynesian Consumption Theory**"، "فرضـية الدخل الدائم- **The Permanent Income Hypothesis**" لــ (Friedman, 1957)، والنماذج التي تسـتخدم "منحنى فيليبس- **Phillips Curve**"، لربط التضـخم بالتوقعات. توفر هذه الأُطُر النظرية، أُسُـسًـا مفاهيميَّة لاسـتيعاب تأثير تقلُّبات مسـتويات الأسـعار على أنماط الإنفاق الإسـتهلاكي للأُسَـر، وعمليَّة اتخاذ القرار عبر الزمن، والاستقرار الاقتصادي الكلي (العام).

تذهب "النظرية الكينزية للإسـتهلاك"، إلى أنّ "الدخل الجاري- **Current Income**" هو المحدِّد الرئيسـي للإسـتهلاك. ففي المدى القصـير، تنفق الأُسَـر مقدارًا ثابتًا من دخلها المتاح (Keynes, 1936). في هذا السـياق، يؤثر التضخم على الإستهلاك بشكل غير مباشـر، عن طريق تسـبُّبه في تغيُّر مسـتوى "الدخل الحقيقي- **Real Income**". فعندما ترتفع الأسـعار بمعدَّلات أسـرع مقارنة بمعدَّلات ارتفاع الأجور الإسـمية (**Nominal Wages**)، يتقلَّص حجم الأموال المتاحة للإنفاق لدى الأسـر، ما يعني شراء كميَّات أقل، خاصة من السلع غير الضرورية.

فضـلاً عن ذلك، تؤكد التحليلات الكينزية على دور حالة "اللاَّيقين- **Uncertainty**"، المصـاحبة لفترات التضخم، والتي قد تؤدي إلى مزيد من الإدخار، وطلب أقل على السلع والخدمات. تبرزُ أهميَّة هذه القناة بشكل لافت ضـمن الاقتصـاديات ذات التغطية المحدودة للضـمان الإجتماعي، كما هو الحال في العديد من الدول

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

النامية، حيث تعتمد الأُسَر على مُدَّخراتها الخاصة للتخفيف من الصدمات ذات الصِلة بالدخل والأسعار.

في المقابل، قدَّم (**Friedman, 1957**) "فرضية الدخل الدَّائم- **PIH**"، التي تم بناؤها انطلاقا من الرؤية الكينزية. وتُعدُّ امتداد لها، من خلال تأكيدها على أنّ الأُسَر تتَّخِذ قراراتها بشأن حجم الإنفاق، بناءً على دخلها المُتوقَّع على "المدى الطويل"، أو "الدخل الدَّائم– **Permanent Income**"، وليس بناءً على مكاسبها (مداخيلها) الحالية فحسب.

تفترض نظرية "الدخل الدَّائم" أنّ الصدمات التضخميَّة المؤقتة، قد تخلِّف تأثيرًا طفيفًا على الإستهلاك، إذا اعتبرتها الأُسر "عابرة- **Ephemeral**"، واستطاعت استخدام مُدَّخراتها أو الائتمان لتسوية نفقاتها مع مرور الزمن. غير أنّ التضخم المستمر أو غير المُتَوقَّع، يمكن أن يغيّر التوقعات بشأن الدخل الحقيقي المستقبلي واستقرار الأسعار، وهو ما من شأنه أن يؤدّي إلى تراجع الإستهلاك بشكل أكثر حِدَّة. في مثل هكذا ظروف، قد تخفض العائلات تقديراتها لـــ "مواردها الدائمة- **Lifetime Resources**"، فتقلص الإنفاق غير الضروري، وتتحوَّل إلى بدائل أقل تكلفة. وينطبق هذا بشكل خاص، على الأُسَر محدودة الدخل، والتي ليس لديها وصولاً سهلاً إلى الأسواق المالية.

من ناحية أخرى، يأتي إطار "منحنى **Phillips**" وامتداداته الحديثة، ليُسلِّط الضوء على شرح التفاعل بين التضخم والتوقعات. فبينما أشار "منحنى **Phillips** الأصلي" إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة (**Phillips, 1958**)، أدرجت الأعمال اللاَّحقة مفهوم "التوقعات التكيُّفيَّة والعقلانية- **Adaptive and Rational Expectations**"، في تفسير كيفية تغيُّر الأسعار [أنظر: (**Friedman, 1968**)، و(**Lucas, 1976**)].

تشير نماذج "منحنى **Phillips** المُعزَّز بالتوقعات- **Expectations-Augmented Phillips Curve**" إلى أنّ التضخم المُتوقَّع يُدمَج ضمن آليات تحديد الأجور والأسعار، وهو ما ينعكس على الأجور الحقيقيَّة والقوة الشرائيَّة للأُسَر. فعندما تتوقع الأُسَر تضخمًا "مستدامًا- **Sustained**"، قد تَعمَدُ إلى تعجيل الإستهلاك الحالي لتفادي الأسعار المرتفعة في المستقبل؛ أو على العكس من ذلك، قد تخفِّض إنفاقها، إذا تزامنت توقعات ارتفاع التضخم مع حالة من عدم اليقين الاقتصادي و/أو سياسات نقدية متشدِّدة. تؤكد هذه القنوات القائمة على التوقعات أهمية "المصداقية- **Credibility**" فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ودور البنك المركزي في العمل على استقرار "التوقعات التضخميَّة- **Inflation Expectations**"، لضمان استقرار الإستهلاك والطلب الكلّي.

تَخلُصُ هذه الرُّؤى النظرية إلى أنّ التضخم يؤثر على الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر عبر آليَّات متنوّعة، تشمل التغيُّرات في الدخل الحقيقي، والتوقعات بشأن الأسعار والأجور المستقبليَّة، والقدرة على الوصول إلى المُدَّخرات والائتمان، وردود فعل السياسات تجاه تقلبات الأسعار. من خلال دمج هذه الأُطر النظرية، تضع الدراسة الحالية أساسًا مفاهيميًّا للتحقق تجريبيًّا من كيفية تأثير ديناميكيَّات الضغوط التضخميَّة على سلوك الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر في الجزائر، خلال مختلف الأوضاع الاقتصادية.

2.2. العلاقة بين التضخم والإنفاق الإستهلاكي للأُسَر: رؤية الأدبيات التجريبيَّة.

تناولت دراسات عديدة العلاقة التشابكيَّة بين التضخم والإستهلاك (**Inflation-Consumption Nexus**)، لفهم كيفية تأثير ديناميكيَّات التضخم على رفاهية الأُسَر. ضمن هذا الإطار، تشير مجموعة واسعة

من الأبحاث -في كلٍّ من الاقتصـاديات المتقدِّمة والناشـئة وكذا النامية- إلى أنَّ التضـخم يؤثر على سـلوك المسـتهلك عبر آليات عدَّة، تتضـمَّن: تآكل القوة الشـرائية، تغيُّر التوقعات، التحوُّلات في أولويات الإنفاق، والتكيُّفات السلوكيَّة.

تُعدُّ "فرضـية الدخل الدائم- **PIH**"، لـــ (**Friedman, 1957**)، إحدى المسـاهمات التأسـيسـيَّة في هذا النقاش، بالرَّغم من أنّ هذا الافتراض يعتمد على وجود أنظمة مالية وأسواق ائتمان متطوِّرة، وهي ميزات غالبًا مـا تكون غير مكتملـة النمو في الاقتصـــادات النـاشـئـة والنـامـيـة [(**Mankiw, 2016**)، (**Cecchetti & Schoenholtz, 2017**)]. في مثل هكذا وضـع، من شـأن محدوديَّة الوصـول إلى الائتمان ودرجة اللاَّيقين المرتفعة، أن تؤدي إلى تقييد قدرة الأُسَـر على الإقتراض أو الإدخار بكفاءة. الأمر الذي يجعلها أكثر هشـاشـة تجاه الصدمات التضخميَّة.

(**Deaton, 1992**)، عمَّق هـذا الفهم من خلال توضـيح كيف تتعطَّل خيـارات الإسـتهلاك عبر الزمن، بسـبب عدم اسـتقرار الأسـعار. حيث أشـار أنه بالنسـبة للأُسَـر الفقيرة، يمكن حتى للتضـخم "المعتدل- **Moderate**" أن يؤدِّي إلى تآكل حاد في الدخل الحقيقي، خاصـة عندما تتخلَّف الأجور عن ملاحقة الزيادات في الأسـعار. الأمر الذي يجعل من الصـعب على هذه الأُسَـر الحفاظ على مسـتويات اسـتهلاكها، ويؤدِّي إلى خفض الإنفاق على السـلع غير الأسـاسـيَّة، وحتى على الخدمات الحيوية كالتعليم والصـحة. (**Ferreira, Leiva, & Nuño, 2023**)، أكدوا هذه النظرة، بتوضـيحهم أنّ تأثير التضـخم يتوزَّع بشـكل غير متجانس، حيث تتأثَّر الفئات الأشدُّ فقرًا بشكل غير متناسب، بالنظر إلى كونها أكثر عرضة لتقلُّبات أسعار الغذاء والطاقة.

تُعزِّز الدراسات التجريبيَّة الحديثة هذه المخاوف، حيث أظهر (**Romer & Romer, 2019**) -بعد إجرائهم تحليلاً دقيقًا- أنّ صـدمات التضخم تُسـبِّب انخفاضـات كبيرة في الإسـتهلاك الحقيقي، لاسـيما في البلدان التي تعاني من ضـعف مصـداقية السـياسـة النقدية، وتقلُّب بيئات السـياسـة الاقتصـادية. في مثل هذه الظروف، غالبًا ما تُخفِق البنوك المركزية في ضـمان اسـتقرار التوقعات التضـخميَّة، مما يُعجِّل بتآكل ثقة المسـتهلك. كما وجد (**Burke & Ozdagli, 2021**) –ضـمن دراسـة لسـلوك الأُسَـر اعتمدت على بيانات **Panel**- أنّ المسـتهلكين يتفاعلون عادةً مع التضخم، من خلال تأجيل المشتريات الكبيرة، وتقليص الإنفاق غير الضروري، وهو سلوك يتماشى مع الدَّوافع الاحترازية. ويتجلَّى هذا السـلوك -بشـكل خاص- في الاقتصـاديات الناشـئة والنامية، حيث تكون شبكات الضمان الاجتماعي محدودة، وأسواق العمل غير رسمية في الغالب (**World Bank, 2018**).

من منظور النَّمذجة الاقتصـادية الكليَّة، أوضـح (**Blanchard & Galí, 2015**)، أنّ التضـخم الذي لا يقـابلـه نمو موازٍ في الأجور، يؤدِّي إلى تـدهور الأجور الحقيقيـة، مؤدِّيـا بـذلـك إلى انخفـاض طويـل الأمـد في الإسـتهلاك ومسـتويات المعيشـة. سلَّط تحليلهم الضـوء على التضخم كتهديد محتمل للنمو الاقتصـادي القائم على الإستهلاك، إذا لم يُدَر بمزامنته مع تعديلاتٍ في الأجور. ويبدو الوضع أكثر خطورة في الاقتصاديات الناشئة والنامية، كما ناقش (**Mishkin & Schmidt-Hebbel, 2019**)، حيث أشـارا إلى أنَّ التضـخم المرتفع يؤدِّي إلى اسـتجابات سـلوكيَّة مثل اكتناز النقد، وتقليل الإسـتهلاك، بسـبب ضـعف الآليات المؤسـساتية، والبنية التحتية المالية. بينما فصَّـل (**Summers & Blanchard, 2022**)، في تعمُّق عدم المسـاواة في أنماط الإسـتهلاك أثناء فترات التضـخم، مُسـلِّطين الضـوء على كيفيَّة تفاقم فجوات الإسـتهلاك نتيجة ركود الأجور وسـط ارتفاع الأسـعار. ومن وجهة نظر الاقتصـاد السـلوكي، شـرح (**Shapiro, 2021**) كيف يمكن للتحيُّزات المعرفية مثل "الوهم النقدي- **Money Illusion**"، أن تشـوِّه اسـتجابات الأُسَـر للتضـخم. إذ قد يؤجِّل المسـتهلكون –على

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

سبيل المثال- التخفيضات الضرورية في الإنفاق، بسبب فشلهم في تقدير التأثير الكامل للتضخم على قوَّتهم الشرائيَّة الحقيقيَّة. يضيف دمج **Shapiro** للعوامل النفسيَّة، بُعدًا جديدًا لآثار التضخم على الإنفاق الإستهلاكي.

علاوةً على ذلك، يُشدِّد (**Crump, Eusepi, & Moench, 2019**) على دور توقعات التضخم في صياغة قرارات المستهلكين، إذ تشير النتائج المُتوَصَّل إليها إلى أنّ آثار التضخم لا تقتصر على القوة الشرائية الحقيقيَّة فحسب، بل تمتد لتخلق آثارًا نفسيةً تقود نحو سلوك مالي أكثر تحفظًا. وحيال ذلك، تلجأ بعض الأُسَر إلى آليَّات إدخار غير رسمية، أو إلى حيازة أصول عينيَّة، كتحوُّط منها ضد تدهور قيمة العملة، وهو ما من شأنه أن يزيد من صعوبة وتعقيد جهود الاستقرار الاقتصادي الكلّي. (**Kaplan & Violante, 2021**)، تناولا الآثار المالية الأوسع للتضخم، وبحثا في كيفيَّة تغيير التضخم للمفاضلة بين الإستهلاك والإدخار. وخلُصَا إلى أنّ ارتفاع التضخم يقلِّص المُدَّخرات لدى الأُسَر متوسطة الدخل، بينما يدفع الأُسَر منخفضة الدخل لزيادة الإدخار الاحترازي. تشير هذه الازدواجية إلى أنّ مستوى الدخل يُعدُّ وسيطًا رئيسيًّا في تأثير التضخم على القرارات المالية –ومن ثم الإستهلاكية- للأُسَر.

في ذات السياق، عمد باحثون آخرون إلى استكشاف التداعيات الاقتصادية الأوسع لهذه التعديلات السلوكية. حيث استعرض (**Woodford, 2019**)، تأثير الاستبدال السلوكي في ظل الظروف التضخميَّة، وأثبت أنَّ التضخم المرتفع يدفع بالأُسَر إلى استبدال المُنتجات ذات العلامة التجارية الفاخرة، ببدائل أقل تكلفة، مما يعيد تشكيل أنماط الإستهلاك، دون تقليص الحجم الإجمالي للإنفاق بالضرورة. (**Audty & Meyer, 2024**)، لاحظا أنّ حالات اللاَّيقين المرتبطة بالتضخم في الاقتصاديات الناشئة، تؤدي إلى تحوُّلات كبيرة في أنماط الإستهلاك، مع آثار ارتدادية على الصناعات المحلية والتوظيف. ويضيف (**Batrancea, 2021**)، أنّ التضخم المزمن يقلل من ثقة المستهلك، ويُضعِف الطلب الكلي، مما قد يؤدّي إلى تباطؤ النمو أو حتى إلى الركود. بينما يجادل (**Aizenman, Hutchison, & Noy, 2008**) بأنّ تقلبات أسعار الصرف تزيد الأمر سوءًا، من خلال مساهمتها في ارتفاع أسعار السلع المستورَدة، مما يفاقم الضغوط التضخميَّة على السلع الأساسية.

من ناحية أخرى، تكتسي التوصيات المتعلِّقة بالسياسة الاقتصادية، ذات الصِّلة بنتائج هذه الدراسات، أهميَّة بالغة. حيث يدعو (**Taylor, 1993**)، و(**Clarida, Galí, & Gertler, 2000**)، إلى اعتماد أُطر سياسة نقدية قائمة على القواعد، لتحقيق استقرار التوقعات التضخميَّة، وتعزيز مصداقية البنوك المركزية. ويؤيد (**Mishkin, 2007**) "استهداف التضخم- **Inflation Targeting**" كاستراتيجية فعَّالة، شريطة إلتزام الحكومات بالانضباط المالي والاستقلال المؤسساتي. بينما أظهر (**Svensson, 2018**)، أنَّ أُطُر استهداف التضخم الواضحة، المتَّبعة من طرف البنوك المركزية، تساعد في استقرار توقعات المستهلكين، وتقليل تقلُّبات الإنفاق خلال فترات التضخم. كما يؤكد (**Romer, 2012**)، و(**Blanchard & Johnson, 2021**)، على ضرورة اقتران التدخُّلات النقدية بإصلاحات هيكلية لبناء مرونة مالية تُفضي إلى حماية إستهلاك الأُسَر.

كخلاصة لمضمون نتائج الأدبيات التجريبيَّة، يمكننا القول أنّ العلاقة بين التضخم والإنفاق الإستهلاكي للأُسَر هي علاقة معقدة، متعدَّدة الأبعاد والأوجه، وترتبط بالأوضاع السائدة (**Context-Dependent**). فبينما تفترض النماذج النظرية قدرة المستهلكين على مواءمة وتكييف إنفاقهم الإستهلاكي، تشير الأدلَّة التجريبيَّة –خاصَّة من الاقتصاديات الناشئة والنامية- إلى أنّ صدمات التضخم، غالبًا ما تكون مصحوبة بآثار حقيقيَّة وقاسية على رفاهية الأُسَر. في حين تتطلَّب مواجهة هذه التحدِّيات، سياسات اقتصادية كليَّة

متماسكة (**Coherent Macroeconomic Policies**)، ومبادرات للشمول المالي، مع آليات حماية اجتماعية موجهة لحماية الفئات الهشَّة من تداعيات وأضرار التضخم.

3. دور الضغوط التضخميَّة في تحديد أنماط الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر الجزائرية: الإطار التحليلي التطبيقي.

يُعدُّ تأثير التضخم على إنفاق المستهلكين متعدد الأبعاد، حيث تحكمه آثار الدخل الحقيقي، التوقعات، التكيُّفات السلوكية، وسياقات السياسة الاقتصادية الكليَّة. وبينما يؤدِّي التضخم عمومًا إلى كبح الإنفاق الاختياري، وتعزيز الإستهلاك القائم على الضروريات، فإن الطبيعة المحدِّدة لهذا التعديل تخضع لمستويات الدخل، مستوى التعرُّض للديون، والتضخم المُتوقَّع.

يتناول الجزء الحالي من الورقة، تحليل "وصفي- تجريبي (تطبيقي)"، لواقع العلاقة بين الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر وديناميكيَّة الضغوط التضخميَّة في الجزائر. حيث سنسلِّط الضوء على تحليل انعكاسات تطورات المستوى العام للأسعار ومعدَّلات التضخم على أنماط الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر الجزائرية، قبل أن نعمد إلى التقصِّي الاقتصادي القياسي لمدى مساهمة الضغوط التضخميَّة والتقلُّبات السعرية المصاحبة لها، في تحديد أنماط واتجاهات الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي، مع الخوض في تفاصيل العلاقات السببيَّة، والتفاعلات الديناميكيَّة بين المتغيّرات المعنيَّة، عن طريق التطبيق المباشر لمنهجية تحليل التكامل المتزامن متعدِّد المتغيِّرات، وأساليب وأدوات التحليل التي تقدِّمها مقاربة **VECMs**، باستخدام بيانات الاقتصاد الجزائري.

1.3. قراءة في انعكاسات التقلبات التضخميَّة على سلوك الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر الجزائرية:

من الناحية المفاهيميَّة، ووفقًا لبيانات الحسابات الوطنية للبنك العالمي، فإنّ "الإنفاق الإستهلاكي النهائي للأسَر- **Household Final Consumption Expenditure**"، هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي تشتريها الأُسَر، بما في ذلك السلع المعمِّرة (مثل السيارات، أجهزة الكومبيوتر، والأجهزة الكهرو منزلية). يُستثنى منه شراء المساكن، لكنه يشمل الإيجار المُحتَسَب للسكنات التي يشغلها مالكوها. كما يشمل المدفوعات والرسوم المدفوعة للحكومة للحصول على التصاريح والتراخيص. يتضمَّن الإنفاق الإستهلاكي للأسَر، أيضا نفقات المؤسسات غير الرِّبحية التي تخدم الأُسَر، حتى وإن صَرَّحت بها الدولة بصفة مستقلة (**World Bank, 2024**). وتُعدُّ نفقات الإستهلاك الخاص، مقياسًا لمقدار النقود التي ينفقها الأفراد على مختلف المُنتَجات والخدمات (**Olusola, et al., 2022**).

من ناحية أخرى، يُعرَّف التضخم على أنَّه "ارتفاع مُطرَد في المستوى العام لأسعار طيف واسع من السلع والخدمات ضمن اقتصاد بلد ما. وغالبًا ما يُشار إلى ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات الإستهلاكية خلال فترة زمنية معيَّنة، بالتضخم (**Olusola, et al., 2022**). في ذات السياق، يُعتَبَر تحرُّك "مؤشِّر أسعار المستهلك- **The Consumer Price Index (CPI)**"، المقياس الرئيسي للتضخم (**Adeneye, 2022**). كما أنَّ **CPI** هو المقياس الذي يفحص التغيُّرات في القوة الشرائية للعملة، ويعبِّر عن تكلفة المعيشة، حيث أنَّه يقيس التغيُّرات في مستوى أسعار سلَّة السوق من السلع والخدمات الإستهلاكية، التي تشتريها الأُسَر. أو يقيس –بعبارة أدق- التغيُّر الإجمالي في أسعار المستهلك مع مرور الزمن، بناءً على سلَّة تمثيليَّة من السلع والخدمات.

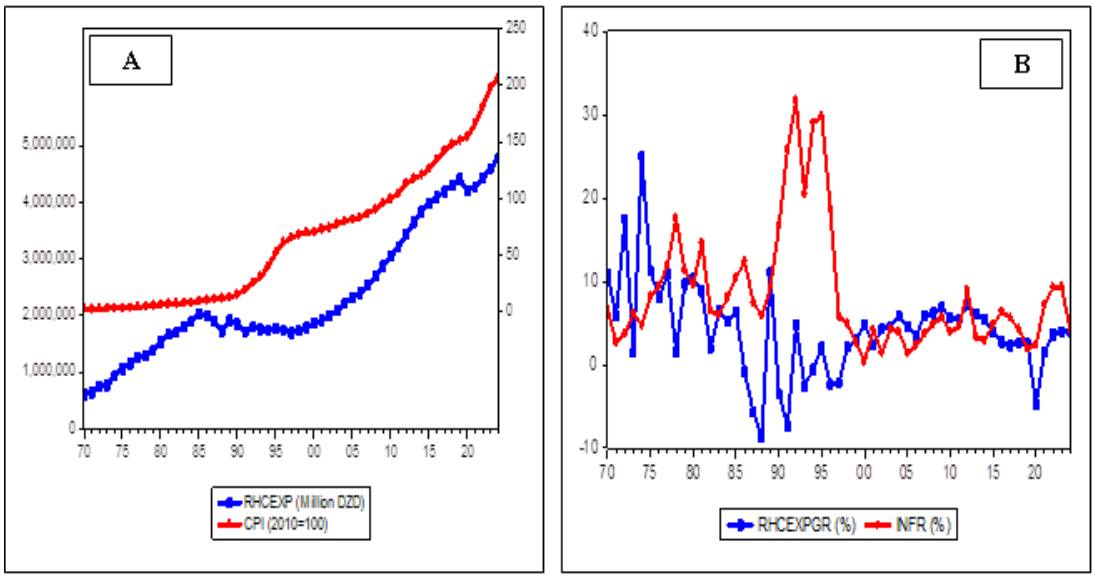
في الجزائر، يتم حساب مؤشِّر أسعار المستهلك (**CPI**) شهريا، من قِبَل الديوان الوطني للإحصائيات (**ONS**)، باعتماد سلة ثابتة من السلع والخدمات، تمثِّل نمط الإستهلاك الفعلي للأُسَر الجزائرية. حيث يتم

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

تصنيف السلع والخدمات ضمن فئات رئيسيَّة، بينما تتم مراجعة مكوِّنات السلَّة، والأوزان المصاحبة لهذه المكوِّنات بشكل دوري.

فيما يلي، سنعمد إلى تحليل تطوُّرات الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر الجزائرية، في ظل –وفق ما تُمليه أهداف البحث- التقلُّبات التضخميَّة التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2024). ضمن هذا الإطار، توضِّح "اللَّوحة. A" على يسار "الشكل. 1" أدناه، التطوُّرات المُشتَرَكة للإنفاق الإستهلاكي الحقيقي (**RHCEXP**)، ومؤشِّر أسعار المستهلك (**CPI**)، سنة أساس 2010 (**2010 = 100**). بينما تُظهِر "اللَّوحة. **B**" على اليمين، التغيُّرات المتزامنة لمعدَّل نمو الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي (**RHCEXPGR**)، ومعدَّل التضخم (**INFR**) [معدَّل نمو **CPI**].

الشكل 1. التطورات المُشتَرَكة للتضخم والإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر الجزائرية (1970-2024).



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد قاعدة بيانات البنك العالمي (**WDI**).

من خلال نظرة سريعة ودقيقة على "الشكل. 1" –بجزأيه **A** و**B**- يتكشَّف بوضوح الارتباط الوثيق، والعلاقة العكسية لنمط الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر الجزائرية بحركة المستوى العام للأسعار، والتقلُّبات التضخميَّة. ضمن هذا الإطار، كانت الأسعار خلال الفترة (1970-1989) التي تُعرَف بمرحلة "الاقتصاد المُوجَّه"، و"التضخم المكبوت- **Suppressed Inflation**"- الذي يظهر على شكل ندرة في المعروض من السلع- تُحدَّدُ من طرف جهاز التخطيط، لغرض المحافظة على استقرار مستوياتها، والحد من الضغوط التضخميَّة، خدمةً للأهداف العامَّة للنمو، وحمايةً للقدرة الشرائية للمستهلك [تفاصيل أدق، ضمن: (**Deboub, 1995**)]. بينما اتَّسم الإستهلاك بنمط مُوحَّد، يعكس غياب التمايز الإستهلاكي اللاَّفت، بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

فضلاً عن ذلك، اتَّسم الإنفاق الإستهلاكي بنمط "الإنفاق التحوُّطي"، حيث عمدت الأُسَر –في ظل الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك- إلى توجيه ميزانياتها نحو الإنفاق -المُبالغ فيه- على السلع والمُنتجات الضرورية (الدقيق، الزيت، السكر)، لغرض تخزينها واستهلاكها في المستقبل، في ظل هواجس ندرتها وانقطاعها من الأسواق. وهو الأمر الذي خلق ضغطًا مستمرا على الإنفاق الإستهلاكي والطلب الكلّي (يعكسه النمو الإيجابي للإنفاق الإستهلاكي الحقيقي، إلى غاية نهاية النصف الأول من عقد الثمانينات)، رغم الاستقرار

النسبي للأسعار، بسبب القيود الإدارية الصَّارمة المفروضة عليها.

مع مطلع عقد التسعينات، وفي إطار التحول من "الاقتصاد الموجه" نحو "اقتصاد السوق"، كان من الضروري -في سياق الإصلاحات الاقتصادية المُتبنَّاة- تبنِّي سياسة أسعار تتماشى ومقتضيات المرحلة الرَّاهنة. ضمن هذا الإطار، انتُهِجَت سياسة سعرية حُرِّرت بموجِبها أسعار جُل السِّلع والمُنتجات، مع رفع الدعم الحكومي للأسعار تدريجيًّا، بداية من يوليو 1989، بموجب نظام أسعار ارتبطت من خلاله أسعار كل السِّلع والخدمات إما بـ "نظام الأسعار المُقنَّنة"، أو "نظام التصريح بالأسعار" (**Deboub، 1995**). ذلك قبل أن يتم – في إطار برنامج التعديل الهيكلي- إلغاء كافة أوجه التدخل الإداري في أداء الأسعار [أنظر: (**خالدي، 1996**)].

فتحت الإصلاحات الهيكليَّة –وما صاحبها من اختلالات- المجال لتقلُّبات سعرية حادة، وضغوط تضخميَّة جامحة، عجَّلت بحدوث انفجار تضخمِّي غير مسبوق، حيث تجاوزت معدَّلات التضخم عتبة الـ 30%. الأمر الذي أدَّى إلى تآكل مُدَّخرات الأُسَر الجزائرية، والقوة الشرائية للدَّخل النقدي الثابت للمستهلك الجزائري، وتسبَّب في انكماش حاد في الإنفاق الإستهلاكي، وتحوُّله باتجاه "الإستهلاك الضروري"، حيث ارتفع وزن "الإنفاق الغذائي"، مع تراجع استهلاك السلع المعمّرة والخدمات. بينما ساهمت "التوقعات التضخميَّة"، في تهافت الأُسَر على السِّلَع حال توفرها، خوفًا من ارتفاع أسعارها مستقبلاً، مؤدية بذلك إلى تفاقم الضغوط التضخميَّة.

مع تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي، في إطار اتفاق الإئتمان المُوسَّع (برنامج التعديل الهيكلي)، وما تضمَّنته من سياسات مالية تقشفية، وإجراءات نقدية انكماشية صارمة، وسياسة دخول متشددة، أخذت معدَّلات التضخم في التراجع المستمر، لتُسجِّل أدنى مستوياتها مع مطلع الألفية الجديدة (مع معالجة التشوهات السعرية). ورغم عودة الموجات التضخميَّة للظهور –في ظل انتعاش أسعار النفط- مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبعده برنامج توطيد النمو (2010-2014)، إلاَّ أنَّ هذه الموجات كانت أقل حدَّة مقارنة بتلك التي شهدتها الفترة السابقة، وبقيت ضمن نطاق التحمُّل. الاستقرار النسبي في الأسعار، الذي ميَّز الفترة (2000-2014)، سمح بتوسُّع في الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر الجزائرية، كان مدفوعًا في الأساس باتساع سلَّة الإستهلاك للمستهلك الجزائري، لتشمل خدمات كالاتصالات والسياحة، مع قفزة نوعية في اقتناء السلع المعمّرة (السيارات، العقَّارات، والأجهزة الكهرو منزلية).

بعد ذلك، شهدت الفترة (2015-2024)، عودة الضغوط التضخميَّة إلى الواجهة، نتيجة تظافر جملة من العوامل الداخلية والخارجية، في مقدِّمتها التضخم النقدي (الناجم عن التمويل غير التقليدي للعجوزات الموازنية بعد تراجع المداخيل النفطية)، تخفيض قيمة العملة، والتضخم المستورَد (المدفوع بارتفاع تكاليف الشحن، وأسعار المواد الأولية عالميًّا). بينما كانت جائحة كورونا 2020، بمثابة البداية لـ "إعصار تضخمِّي"، وسط تقلُّبات اقتصادية حادة، وعدم استقرار جيو سياسي غير مسبوق، تبعه ارتفاع في أسعار الطاقة والغذاء، نتيجة تواصل اضطرابات سلاسل الإمداد (**Bank of Algeria, 2022**).

دفعت هذه الظروف بالأُسَر الجزائريَّة إلى ترشيد قسري للإستهلاك، وإعادة ترتيب لأولوياتها الإستهلاكيَّة، في ظل تآكل مُدَّخراتها (الإدخار السلبي، الناجم عن استخدام المُدَّخرات السابقة، أو بيع الأصول، أو الاقتراض)، وتراجع معدَّلات الإدخار الأُسري، لصالح الإستهلاك الجاري، بهدف منع تراجع مستوى الإستهلاك الغذائي. وضعٌ تضخمِّي كانت تُغذِّيه توقعات بحدوث ارتفاعات مستمرة في الأسعار (التضخم المتوقَّع)، وميول

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

للشراء الإستباقي للسلع القابلة للتخزين. وحتَّى الزيادات –التي أقرَّتها الحكومة في السنوات الأخيرة- في الأجور، لم تساهم كثيرًا في تحسين وضع المستهلك الجزائري، في ظل الارتفاع المُطرَد لتكاليف المعيشة.

2.3. أثر الضغوط التضخميَّة على سلوك الإنفاق الإستهلاكي للأُسر الجزائرية من منظور VECMs:

من خلال التحليل النظري- الوصفي المقدَّم أعلاه، خَلُصنا –رغم التباين الجوهري في طبيعة أثر التضخم على الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر- إلى أنَّ التضخم يفرض في الاقتصاديات النامية –مثل الجزائر- تحدِّيات جسيمة على الإستهلاك الأُسري، الذي يعدُّ محرِّكا جوهريًّا للطلب الكلي، والاستقرار الاقتصادي الشامل. إذ يؤدِّي التضخم –بوصفه ارتفاعا مستداما في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات- إلى تآكل القوة الشرائية وتغيير السلوك الإستهلاكي، لاسيما في حالة عدم استقرار النظام المالي، وكون مستويات الدخل منخفضة.

1.2.3. البيانات والمنهجيَّة التجريبيَّة (Data and Empirical Methodology):

نعمد ضمن هذا الجزء، إلى تقديم معالجة كميَّة لأثر الضغوط التضخميَّة والتقلُّبات السعرية المرافقة لها، على أنماط الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر الجزائرية (في المدى القصير والطويل)، من خلال التطبيق المباشر لمنهجية تحليل التكامل المتزامن متعدِّد المتغيِّرات –وِفقَ مقاربة (**Johansen, 1988, 1991**)- لتحليل الأثر طويل المدى للتضخم على إنفاق المستهلكين، وأساليب التحليل الكمِّي التي تقدِّمها مقاربة **VECMs**، لاختبار الآثار قصيرة المدى.

ضمن هذا الإطار، وفي سياق التحديد الصحيح لمتغيرات النظام الديناميكي المُقتَرَح -بما يتلاءم وإشكالية البحث- سيتم العمل على تقدير أثر الضغوط التضخميَّة [مُعبَّرا عنها بصدمات "مؤشِّر أسعار المستهلك- **CPI (100 = 2010)**"]. على أنماط الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر [مُعبَّرا عنه بمتغيِّرة "الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر- **RHCEXP**"]، إلى جانب كلٌّ من: الدخل الحقيقي [مُعبَّرا عنه بمتغيِّرة "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلِّي الحقيقي- **RGDPPC**]، لإدراج أثر الدخل على الإستهلاك، ومراقبة قناة الدخل؛ تدابير السياسة النقدية [مُعبَّرا عنها بمتغيِّرة "عرض النقد الحقيقي بالمفهوم الواسع- **RM2**"؛ وإجراءات السياسة المالية [مُعبَّرا عنها بمتغيِّرة "الإنفاق الحكومي الحقيقي- **RGEXP**"]، لإدراج الآثار المترتِّبة عن إجراءات السياسة الاقتصادية على الاستهلاك، ومراقبة قنواتها [يشير (**Manasseh, et al., 2018**) –في هذا الصدد- إلى أنّ عزل التضخم عن السياسة النقدية قد يعطي نتائج مضلِّلة (**Misleading Results**)].

يستند التحليل التجريبي –الذي نعتزم تقديمه- إلى بيانات سلاسل زمنية سنوية، تُغطِّي الفترة (1970-2024)، بإجمالي **55** مشاهدة لكل متغيِّرة، تمثِّل عينة من البيانات المنشورة ضمن قاعدة بيانات "مؤشِّرات التنمية العالميَّة- **WDI**"، التابعة للبنك العالمي (**World Bank**). كما أنَّه، ولأسباب تقنيَّة بحتة، تتعلق بالتقليل من تشتت البيانات، واستبعاد الضغوطات الناجمة عن الإتجاه العام، وتجنُّب الآثار ذات الصِّلة بعدم تجانس وحدات القياس، ارتأينا إخضاع جميع المتغيِّرات لتحويل لوغاريتمي باستخدام اللُّوغاريتم الطبيعي.

بناءً على ما تقدَّم، سيشمل النظام الديناميكي المُقتَرَح، **خمسة** متغيرات، تتولَّى استيعاب الآثار المباشرة (وغير المباشرة) للضغوط التضخميَّة على الإنفاق الإستهلاكي. يتعلق الأمر بـ: لوغاريتم مؤشِّر أسعار المستهلك (**LCPI**) [لمراقبة اتجاهات تطوُّر التضخم]، لوغاريتم الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي (**LRHCEXP**)، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (**LRGDPPC**)، لوغاريتم عرض النقد الحقيقي (**LRM2**)

[لمراقبة قناة السياسة النقدية]، لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي (**LRGEXP**) [لمراقبة قناة السياسة المالية].

2.2.3. دراسة العلاقات طويلة الأجل: تحليل التكامل المتزامن (Cointegration Analysis).

عمليًّا، يمكن النظر إلى علاقات التكامل المتزامن (**Cointegration Relations**)، على أنها عبارة علاقات طويلة المدى، تمثِّل توازنات إحصائية، بالإمكان اعتبارها -ضمن التطبيقات التجريبيَّة- بمثابة علاقات اقتصادية طويلة المدى. أما من الناحية النظرية، فإنَّ علاقات التكامل المتزامن يمكن أن تتشكَّل بين متغيرات لا تبتعد قيم مشاهداتها عن بعضها البعض مع مرور الزمن، في حين تُظهِر تطورات مشتركة (متزامنة) في المدى الطويل. تكون هذه المتغيّرات غير مستقرَّة المستويات، ومتكاملة إحصائيًّا من نفس الدرجة [**I(d)**].

أ. تحديد درجة تكامل المتغيّرات: اختبارات اللاَّإستقرارية (Non-stationarity Tests).

تعتمد صلاحية التحليل "الاقتصادي القياسي التجريبي- **Empirical Econometric Analysis**"، القائم على استخدام بيانات السلاسل الزمنية، على خطوة أساسية، تكتسي أهميَّة جوهرية لتفادي زيف التقديرات (**Spurious Estimations**)، والاستنتاجات المغلوطة (**Misleading Inferences**). يتعلَّق الأمر باختبار مدى استيفاء السلاسل الزمنية للمتغيّرات قيد الدراسة، لخاصيَّة "الاستقرارية- **Stationarity**".

عمليًّا، يتم استخدام اختبارات "الجذر الأحادي- **Unit Root Tests**" لهذا الغرض، حيث يتم اختبار فرضية إبداء جزء الانحدار الذَّاتي لمستويات السلاسل الزمنية المدروسة لجذرٍ مساوٍ للوحدة، ما يعني عدم استقرارية السلاسل الزمنية المعنيَّة (الفرضية الصفرية **H0**)، ضد فرضية غياب الجذر الأحادي، وبالتالي استقرارية السلاسل الزمنية محل الاهتمام (الفرضية البديلة **H1**). "الجدول. 1" أدناه، يلخص نتائج إخضاع السلاسل الزمنية لـ "مستويات- **Levels**" متغيّرات النظام الاقتصادي قيد الدراسة، ولـ "فروقها الأولى- **First Differences**"، لاختبارات الجذر الأحادي لـــ (**Dikey & Fuller, 1979, 1981**)، التي تعدُّ من بين اختبارات اللاَّ إستقرارية الرائدة.

الجدول 1. نتائج اختبارات الجذر الأحادي لـ (**Dikey & Fuller, 1979, 1981**).

المتغيرات	درجة التَّأخيرات		القيم المحسوبة لإحصائية ADF		القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)		القرار
	للمستويات	للفروق الأولى	للمستويات	للفروق الأولى	للمستويات	للفروق الأولى	
LCPI	P = 1	P = 1	6,2	-4,87	-1,94	-2,93	"LCPI" مستقرة الفرق الأول I(1).
LRHCEXP	P = 1	P = 0	1,35	-4,85	-1,94	-1,94	"LRHCEXP" مستقرة الفرق الأول I(1).
LRGDPPC	P = 0	P = 0	3,25	-5,89	-1,94	-2,93	"LRGDPPC" مستقرة

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

الفرق الأول I(1).							
"LRM2" مستقرة الفرق الأول I(1).	-1,94	-1,94	-3,12	2,62	P = 0	P = 1	LRM2
"LRGEXP" مستقرة الفرق الأول I(1).	-2,93	-1,94	-6,23	3,38	P = 0	P = 0	LRGEXP

المصدر: مخرجات "EViews12".

تقودنا نتائج الاختبارات التي يعرضها "الجدول. 1"، إلى قبول فرضية عدم استقرارية مستويات المتغيرات: **LCPI، LRHCEXP، LRGDPPC، LRM2، LRGEXP**، حيث يظهر بوضوح أنّ القيم المحسوبة لـــ "إحصائية الاختبار- **ADF**" تفوق نظيرتها الحرجة. في المقابل، تُسفر نفس النتائج، عن رفض الفرضية H_0، بالنسبة للفروق الأولى لذات المتغيّرات: **DLCPI، DLRHCEXP، DLRGDPPC، DLRM2، DLRGEXP**، بالنظر إلى كون القيم المحسوبة لـــ "إحصائية الاختبار- **ADF**" أقل من القيم الحرجة. ما يعني أنَّ جميع متغيّرات النظام قيد الدراسة، مستقرَّة الفروق الأولى **I(1)**.

ب. تحليل التكامل المتزامن للمتغيّرات: الاختبار والتقدير.

فيما يلي –وبعد أن تكشَّف أنّ جميع متغيّرات النظام قيد الدراسة، مستقرَّة الفروق الأولى **I(1)**- سنعمد إلى اختبار إمكانية إبداء المتغيّرات محل الاهتمام لتطوُّرات مشتركة، وعلاقات توازنية مستقرة، طويلة المدى، من خلال إخضاع نظام المتغيّرات المعني، لاختبارات التكامل المتزامن وِفق مقاربة (**Johansen, 1988, 1991**) [اختبار الأثر (**Trace Test**)، واختبار القيمة الذاتية العظمى (**Max-eigenvalue Test**)]. بعد تحديد درجة التأخير (الإبطاء) ضمن النموذج **VAR** المُستَخدَم في عملية الاختبار، بالاعتماد على المعايير الإحصائية المناسبة [معايير المعلومات (**Informations Criteria**)]. نتائج هذه المعايير يُظهرها "الجدول. 2" التالي:

الجدول 2. معايير تحديد درجة التأخير ضمن النموذج **VAR** الممثِّل لمتغيّرات النظام.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LRGEXP LRM2 LCPI LRGDPPC LRHCEXP
Exogenous variables: C
Date: 04/02/26 Time: 00:22
Sample: 1970 2024
Included observations: 51

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	117.6464	NA	8.30e-09	-4.417504	-4.228110	-4.345131
1	480.6553	640.6040	1.46e-14	-17.67276	-16.53639*	-17.23852
2	520.9201	63.16048*	8.27e-15*	-18.27138	-16.18804	-17.47527*
3	547.6221	36.64985	8.34e-15	-18.33812	-15.30781	-17.18015
4	573.7413	30.72846	9.27e-15	-18.38201*	-14.40473	-16.86217

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات "EViews12".

النتائج التي يبديها "الجدول. 2"، تُظهِرُ أنّ ثلاثة معايير من أصل خمسة، تُفضي إلى اعتماد درجة تأخير تُقَدَّر بسنتين (فترتي إبطاء)، لوصف ديناميكيَّة التغيُّرات التي تشهدها مستويات متغيّرات النظام الاقتصادي قيد الدراسة.

الجدول 3. مُخرجات اختبار الأثر (**Trace Test**)، واختبار القيمة الذاتية العظمى (**Max-eigenvalue Test**).

Date: 04/02/26 Time: 01:17
Sample (adjusted): 1973 2024
Included observations: 52 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: LRGEXP LRM2 LCPI LRGDPPC LRHCEXP
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.533213	116.5691	76.07	84.45
At most 1 **	0.451553	76.95123	53.12	60.16
At most 2 **	0.367627	45.71666	34.91	41.07
At most 3 *	0.307503	21.88635	19.96	24.60
At most 4	0.052037	2.778891	9.24	12.97

Trace test indicates 4 cointegrating equation(s) at the 5% level
Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 1% level
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None *	0.533213	39.61790	34.40	39.79
At most 1 *	0.451553	31.23457	28.14	33.24
At most 2 *	0.367627	23.83031	22.00	26.81
At most 3 *	0.307503	19.10746	15.67	20.20
At most 4	0.052037	2.778891	9.24	12.97

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating equation(s) at the 5% level
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 1% level
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

المصدر: مخرجات "**EViews12**".

من ناحية أخرى، تُسفِر مخرجات "اختبار الأثر- **Trace Test**"، و"اختبار القيمة الذاتية العظمى- **Max-eigenvalue Test**"، التي يعرضها "الجدول. 3"، عن قبول فرضية "وجود أربع (4) علاقات تكامل متزامن على الأكثر (**At most 4**)"، عند مستوى معنوية 5%. تشير هذه النتائج إلى وجود علاقات توازن مستقرة في طويلة الأجل، تربط بين متغيّرات النظام المدروس، تُجسِّدها علاقات التكامل المتزامن.

فضلاً عن ذلك، في ظل عدم إمكانيَّة "تمييز- **Identification**" علاقات التوازن طويلة المدى دون اللُّجوء إلى القيود التي يفرضها مضمون النظرية الاقتصادية، وبالنظر إلى أنّ أشعَّة التكامل المتزامن تمثل –فقط- توليفات خطيَّة مستقرَّة، لا تنطوي بالضرورة على تفسير اقتصادي ذو دلالة (**Johansen & Juselius, 1990**). فإنّه –ووفقًا لأهداف البحث- سنهتم فقط بالحالة التي يتم ضمنها تسوية شعاع التكامل المتزامن على المتغيّرة **LRHCEXP**، لغرض الحصول على العلاقة التوازنية طويلة المدى للإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر.

نتائج تقدير العلاقة التوازنية المعنيَّة، مُمثَّلة بعلاقة (شعاع) التكامل المتزامن، يعرضها الجدول التالي:

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

الجدول 4. مُخرجات عملية تقدير شعاع (علاقة) التكامل المتزامن، بعد تسويته على **LRHCEXP**.

Date: 04/02/26 Time: 02:36
Sample (adjusted): 1973 2024
Included observations: 52 after adjustments

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 518.6870

Normalized cointegrating coefficients (Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ])

LRHCEXP	LCPI	LRGDPPC	LRM2	LRGEXP	C
1.000000	2.240942	-1.972603	2.260062	-1.556768	-9.178595
	(0.02241)	(0.21833)	(0.03630)	(0.07115)	(1.69526)
	[10.7994]	[5.38030]	[-6.88794]	[-16.8004]	[-3.5023]

المصدر: مخرجات "**EViews12**".

"المعادلة. 1"، تترجم مُخرجات عملية التقدير الموضَّحة في "الجدول. 4":

$$LRHCEXP = 9,17 - 2,24\ LCPI + 1,97\ LRGDPPC - 2,26\ RM2 + 1,55\ LRGEXP \quad ....(1)$$

تؤكِّد النتائج المُستَخلَصَة من "المعادلة. 1"، الدور الأساسي والبارز لكلٍّ من التضخم والدخل الحقيقي من جهة، وكذا إجراءات السياستين المالية والنقدية من جهة أخرى، في تحديد مسار الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأسر الجزائرية، في المدى الطويل. تكشف القراءة الإحصائيَّة للمعلَمَات عن ارتباط سلبي وثيق للإنفاق الإستهلاكي بالتضخم، وبتوجُّهات السياسة النقدية. حيث من شأن ارتفاع بنسبة **(1%)** في كلٍّ من مؤشِّر أسعار المستهلك **(LCPI)**، وعرض النقد الحقيقي **(LRM2)**، أن يؤدِّي إلى تقلُّص نفقات الإستهلاك الحقيقيَّة بمعدَّلات تُقدَّر بـ **(2,24%)**، و**(2,26%)**، على التوالي. في حين تُفضي النتائج إلى وجود ارتباط طردي قوي لنفقات الإستهلاك بالدخل الحقيقي، وتوجُّهات السياسة المالية (الدعم الحكومي). إذ من شأن توسُّع بمعدَّل **(1%)** في كلٍّ من الدخل الفردي الحقيقي **(LRGDPPC)**، والإنفاق الحكومي الحقيقي **(LRGEXP)**، أن يؤدِّي –في المدى الطويل- إلى نمو في الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي بنسب تُقدَّر بـ **(1,27%)**، و**(1,55%)**، على التوالي.

3.2.3. مقاربة VECMs: تحديد النموذج ومناقشة النتائج التجريبيَّة.

بعد أن أكَّد تحليل التكامل المتزامن متعدِّد المتغيِّرات –وِفقَ مقاربة (**Johansen, 1988, 1991**)- وجود علاقة عكسية طويلة المدى -معنوية إحصائيًّا- بين الضغوط التضخميَّة والإنفاق الإستهلاكي الحقيقي في المدى الطويل، مع آثار سلبية للتضخم على إنفاق المستهلكين. نسعى فيما يلي، إلى دعم النتائج المُتوَصَّل إليها، من خلال أدوات التحليل التجريبي الكمِّي، التي تتيحها مقاربة **VECMs**.

أ. تحديد، تقدير، واختبار النموذج: ملاحظات منهجية ونتائج تطبيقيَّة.

نسعى عند هذه المرحلة إلى بناء وتقدير نموذج اقتصادي قياسي ديناميكي، يتيح إمكانية تقصِّي الآثار الديناميكية (**Dynamic Effects**)، للضغوط التضخميَّة على الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأسر الجزائرية، فضلاً عن رصد الأهميَّة النسبيَّة للتقلُّبات التضخميَّة، في تحديد أنماط وتوجُّهات الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر في الجزائر، بعد التأكد من اتجاهات العلاقات السببيَّة بين المتغيِّرات محل الاهتمام.

في هذا الصدد، تُعدُّ صياغة النماذج الاقتصادية القياسية عند التعامل مع بيانات السلاسل الزمنيَّة غير المستقرَّة، والمُستنِدة إلى روابط هيكلية طويلة الأجل (تمثلها علاقات التكامل المتزامن)، مسألة دقيقة.

حيث تبرز الحاجة إلى أدوات قياسية قادرة على استيعاب هذا النوع من التعقيد. ضمن هذا الإطار، تشير الأدبيات التجريبيَّة إلى مسارين أساسيين للتعامل مع النوع المذكور من البيانات، لغرض الحفاظ على الخصائص الديناميكيَّة للنظام محل الدراسة [في هذا الشأن، أنظر: **Sims, (1980)**، (**Sims, Stock, & Watson, 1990**)، (**Phillips, 1991**)، (**Phillips & Park, 1988**)، (**Phillips & Park, 1989**)، (**Faust & Leeper, 1997**)، و(**Naka & Tufte, 1997**)].

يقود المسار الأول –ويعدُّ الأكثر كفاءة- إلى نَمذَجة نظام المتغيّرات المعني على شكل نموذج تصحيح خطأ شعاعي (**VECM**)، حيث يمثل هذا الأخير نسخة مطوَّرَة ومقيَّدة لنموذج شعاع الانحدار الذاتي (**VAR**). تكمن ميزة **VECMs**، في قدرتها على دمج مستويين من التحليل في آن واحد [حيث يتم استخدام فروقات المتغيّرات (المستقرة)، مع الحفاظ على معلومات "المستويات" غير المستقرة، من خلال حد تصحيح الخطأ المستقر]. يخصُّ المستوى الأوَّل "المدى الطويل"، ويتم ضبطه عبر قيود التكامل المتزامن، التي تفرض انضباطًا على سلوك المتغيّرات، لضمان عدم انحرافها عن توازنها المشتَرك؛ بينما يخصُّ المستوى الثاني "المدى القصير"، حيث يُترَك المجال لآليات التعديل التلقائيَّة، لتفسير التقلُّبات اللَّحظيَّة وردود الفعل السريعة.

أما المسار الثاني –الذي يمكن اعتباره كبديل غير مقيَّد- فيُفضي إلى نمذَجَة "مستويات" متغيّرات النظام محل الاهتمام، على شكل نموذج شعاع انحدار ذاتي (**VAR**). ويعدُّ هذا الخيار مقبولاً في حالات محدَّدة، للوصول إلى استنتاجات –موثوقة، وذات معنوية إحصائيَّة- بشأن العلاقات السائدة بين متغيّرات النظام الاقتصادي قيد الدراسة، دون فقدان خصائص البيانات الأصليَّة. بينما تجدر الإشارة إلى أنّ الاعتماد على نموذج **VAR** لفروقات المتغيّرات، يُعدُّ –في مثل هكذا حالات- خطأً منهجيًّا وَجبَ تفاديه، إذ من شأن تبنّي المقاربة الأخيرة أن يؤدِّي إلى حذف معلومات جوهرية، تتعلق بالسلوك والارتباط طويل الأجل للمتغيّرات، ويقود إلى مشاكل فعلية لعملية الاستدلال الإحصائي.

انطلاقا من الخصوصيَّة المنهجيَّة للدراسة الحالية، وبالنظر إلى أهدافها التحليليَّة، واستنادًا إلى المبرّرات المذكورة في الفقرتين السابقتين، تم تبني مقاربة **VECMs** لنَمذَجة العلاقة بين متغيّرات النظام قيد الدراسة. وبناءً على معايير المفاضلة الإحصائية، التي أفضت إلى تحديد فترتَي إبطاء، كخيار أمثل، تم تقدير النموذج **VEC(2)**. بعد ذلك، ولضمان جودة النتائج أُخضِع النموذج المُقدَّر إلى سلسلة من الاختبارات التشخيصيَّة، التي أثبتت كفاءته التمثيليَّة لبيانات المتغيّرات المعنيَّة، مؤكِّدة بذلك تمتعه بالصلاحية والموثوقيَّة اللاَّزمتين للاعتماد على مخرجاته.

ب. اختبارات السببيَّة وفق "Granger" (Granger Causality Tests): مناقشة النتائج.

بمجرد التحقق من كفاءة النموذج المُقدَّر، تبرز أهميَّة استخدامه في تحليل اتّجاهات التأثير المتبادل بين متغيّرات النظام قيد الدراسة. في هذا الصدد، تركّز الخطوة الحالية على اختبار التفاعلات الديناميكيَّة قصيرة المدى، ضمن النموذج المُقدَّر **VEC(2)**، عبر رصد شبكة العلاقات السببيَّة. يتم ذلك –وِفقَ مقتضيات عملية الاستدلال الإحصائي- عن طريق اختبار "خارجية المنشأ الضعيفة- **Weak Exogeneity**" للمتغيّرات التابعة ضمن معادلات النموذج، بالاعتماد على "اختبارات **Wald** لسببية **Granger** ضمن **VEC**/ للمنشأ الخارجي ككتلة- **VEC Granger Causality/ Block Exogeneity Wald Tests**". والذي يعني، اختبار فرضية العدم التي "تنفي وجود علاقة سببيَّة -وِفقَ مفهوم **Granger**- تتَّجه من المتغيّرات المفسِّرة (منفردة أو ككتلة) تُجاه المتغيّرة التابعة". "الجدول. 5"، يوضح نتائج اختبار هذه الفرضية –وِفقَ ما تُمليه أهداف

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

الدراسة- ضمن معادلتَي الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي [D(LRHCEXP)]، ومؤشر أسعار المستهلك [D(LCPI)].

الجدول 5. جانب من "اختبارات **Wald** لسببية **Granger** ضمن **VEC**/ للمنشأ الخارجي ككتلة".

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 04/02/26 Time: 15:43
Sample: 1970 2024
Included observations: 52

Dependent variable: D(LRHCEXP)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LRGEXP)	9.741795	2	0.0089
D(LRM2)	9.829645	2	0.0073
D(LCPI)	19.44599	2	0.0001
D(LRGDPPC)	10.95637	2	0.0042
All	41.47979	8	0.0000

Dependent variable: D(LCPI)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LRGEXP)	6.612658	2	0.0367
D(LRM2)	9.669645	2	0.0093
D(LRGDPPC)	6.119761	2	0.0469
D(LRHCEXP)	6.555206	2	0.0387
All	25.25519	8	0.0014

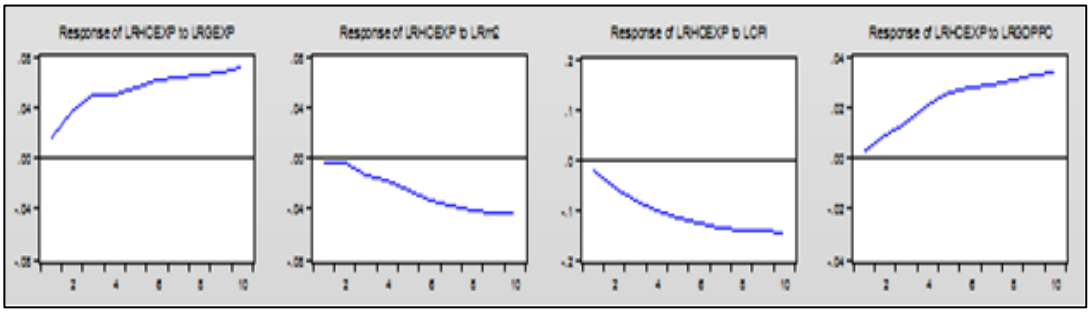
المصدر: مخرجات "**EViews12**".

النتيجة الأبرز التي يكشف عنها الاختبار، تتعلق بـــ "رفض" فرضية العدم المذكورة أعلاه (عند مستويات معنوية أقل من 5%) ضمن معادلة الإنفاق الإستهلاكي، وكذا ضمن معادلة مؤشِّر أسعار المستهلك، سواءً تعلَّق الأمر بالمتغيّرات المفسِّرة منفردة، أو ككتلة. هذا يعني (عند مستوى ثقة يفوق 95%) أن التقلُّبات قصيرة المدى في الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر الجزائرية، تكون مسبوقة بالتغيُّرات في باقي متغيّرات النظام (كلٌّ على حدى، أو مجتمعةً ككتلة)، لا سيما النَّوبات التضخميَّة الظرفيَّة. وهو الحال بالنسبة للتقلُّبات الظرفيَّة في المستوى العام للأسعار، التي تُسبَقُ (باحتمال يفوق 95%) بتغيُّرات باقي متغيّرات النظام، لاسيما التغيُّرات قصيرة المدى في أنماط الإنفاق الإستهلاكي. تُفضي هذه النتائج إلى وجود تغذية عكسية (**Feedback**) -في المدى القصير- بين الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي والضغوط التضخميَّة.

ج. تحليل استجابة الإنفاق الإستهلاكي تُجاه الصدمات في متغيّرات النظام (Response of LRHCEXP):

استكمالاً للتحليل القائم على اختبارات السببيَّة، ننتقل إلى تحليل "دوال الاستجابة الدَّفعيَّة- **Impulse Response Functions**"، بهدف رصد ديناميكيَّات الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر الجزائرية، إثر الصدمات التضخميَّة المفاجِئَة، والصَّدمات الناجمة عن باقي متغيّرات النظام. نعتمد –في هذا الصدد- على منهجية (**Sims, 1980**)، القائمة على تفكيك **Cholesky** لتحويل "التجديدات العشوائية- **Random Innovations**"، إلى صدمات متعامدة تتخطَّى معضلة الارتباط الآني، بما يسمح لنا باستقراء ومُحاكاة ردود الأفعال المستقبليَّة للإنفاق الإستهلاكي، حِيال صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد، في كلٍّ من متغيّرات النظام.

الشكل 2. استجابة الإنفاق الإستهلاكي تُجاه الصدمات في متغيّرات النظام (**Response of LRHCEXP**).



المصدر: مخرجات "**EViews12**".

تُظهِر نتائج المُحاكاة، التي يعرضها "الشكل. 2"، أنَّ الإنفاق الإستهلاكي يتفاعل بحساسية تُجاه التقلُّبات التضخميَّة. إذ تؤدِّي القفزات المفاجئة في الأسعار –مُعبَّرًا عنها بصدمة إيجابية في مؤشِّر أسعار المستهلك، بمقدار انحراف معياري واحد (**3.85%**)- إلى تحفيز استجابة عكسيَّة –بمعدَّلات متسارعة- للإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر (في المدى القصير، والمتوسِّط، والبعيد)، تبدأ باستجابة فورية سلبيَّة بمعدَّل (**2.09%-**)، يدخل بعدها الإنفاق الإستهلاكي في مسار تنازلي متسارع، على امتداد فترة الاستجابة (المقدَّرة بعقدٍ من الزمن)، مسجلاً أقصى معدَّل استجابة (أقصى نسبة انخفاض)، تُقدَّر بـ (**14.64%-**)، عند نهاية الفترة. نفس نمط الاستجابة تُبديه نفقات الإستهلاك الحقيقيَّة تُجاه الصدمات التوسُّعيَّة للسياسة للنقدية [مُمثَّلةً بصدمة إيجابية في عرض النقد الحقيقي، بمقدار انحراف معياري واحد (**7.32%**)]، مع استجابة فورية نسبتها -(**0.42%**، واستجابة قُصوى تبلغ (**4.40%-**) عند حلول السنة الأخيرة من فترة الاستجابة.

من ناحية أخرى، من شأن الصدمات الناجمة عن الارتفاع المفاجئ في الدخل الفردي [بما يعادل انحراف معياري واحد (**1.75%**)]، أن تؤدِّي إلى تحفيز موجة ارتفاع ملموسة في الإنفاق الإستهلاكي (خاصَّة على المدى المتوسِّط والبعيد)، تبدأ بأثر فوري –طفيف نوعًا ما- يرافقه ارتفاع بمعدَّل (**0.29%**) في نفقات الإستهلاك، قبل تأخذ هذه الأخيرة مسارًا تصاعديًا متسارعًا، تتزايد ضمنه معدَّلات نموّها حتى تبلغ ذروتها مع نهاية الفترة الزمنيَّة المُحدَّدة للاستجابة. وهو الحال بالنسبة للصدمات التوسُّعية للسياسة المالية [مُمثَّلةً بصدمة إيجابية في الإنفاق العام الحقيقي، بواقع انحراف معياري واحد (**5.02%**)]، التي تُفضي إلى ارتفاع مُطرَد ومتزايد لنفقات الإستهلاك، التي تسجِّل زيادةً فورية بمعدَّل (**1.53%**)، بينما يصل معدَّل الارتفاع إلى (**7.06%**) مع انقضاء فترة الاستجابة.

د. تحليل "تفكيك تباين خطأ التنبؤ" للإنفاق الإستهلاكي (V. D. of LRHCEXP):

سعيًا لتعميق التحليل الهيكلي ضمن النموذج VEC(2) المُقدَّر، ننتقل من تحليل اتجاه تأثير الصدمات، إلى قياس ثقلها الكمّي ووزنها النسبي في تفسير تغيُّرات الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر، عبر تقنية تفكيك تباين خطأ التنبُّؤ. إذ تتيح هذه التقنية تحديد درجة مساهمة التقلُّبات التضخميَّة الظرفيَّة والهيكليَّة، وتقلُّبات باقي متغيّرات النظام قيد الدراسة، في تفسير ديناميكيَّة نفقات الإستهلاك الأُسَري في الجزائر. مع الالتزام بنفس القيود المنهجيَّة –وضمنها ترتيب المتغيّرات- المعمول بها في "دوال الاستجابة"، لضمان استقلاليَّة الصدمات واتِّساق النتائج.

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

الجدول 6. تفكيك تباين خطأ التنبؤ للإنفاق الإستهلاكي الحقيقي (**V. D. of LRHCEXP**).

Variance Decomposition of LRHCEXP:

Period	S.E.	LRGEXP	LRM2	LCPI	LRGDPPC	LRHCEXP
1	0.031995	16.32871	9.666695	14.00902	12.21854	47.77702
2	0.051315	23.66632	14.20192	14.65897	12.29393	35.17886
3	0.076159	22.99556	24.03453	21.65012	13.35855	17.96122
4	0.098712	22.31979	25.92834	24.41761	14.33672	12.99753
5	0.120378	23.10747	30.21797	22.57857	14.47657	9.619415
6	0.143369	24.10077	33.89595	19.96297	14.06043	7.979881
7	0.166631	24.73960	35.52261	18.72280	13.69203	7.322955
8	0.189081	25.83561	35.81926	17.92366	13.65188	6.769584
9	0.210724	26.91279	36.09570	17.07253	13.80479	6.114187
10	0.231781	27.58962	36.73540	16.23087	13.88334	5.560772

Cholesky Ordering: LRGEXP LRM2 LCPI LRGDPPC LRHCEXP

المصدر: مخرجات "**EViews12**".

يشـير تحليل ديناميكيَّة الإنفاق الإسـتهلاكي الحقيقي على مدار عقد من الزمن -من خلال تفكيك تباين خطأ التنبؤ للمتغيِّرة المعنية، الذي يعرضه "الجدول. 6"- إلى أنَّ تذبذبات نفقات الإستهلاك، تخضع لتأثير مزيج من العوامل الهيكليَّة والظرفيَّة. ضـمن هذا الإطار، تفرض تقلُّبات الأسـعار منطقها كمحرِّكٍ بارز للإنفاق الإستهلاكي، إذ يرتكز ثقلها في المدى المتوسِّـط (المُقدَّر بأربع سـنوات في المسـتقبل)، بنسـبة مسـاهمة في تقلُّبات نفقات الإسـتهلاك، تصـل إلى **(24.41%)**، في حين يكون تأثيرها أكثر اعتدالاً في المدى القصـير والطويل. وهو الحال بالنسـبة لتقلُّبات الدَّخل الفردي (لكن بدرجة أقل)، مع نسـبة مسـاهمة تبلغ –هي الأخرى- أقصـاها المقدَّر بـــ **(14.47%)**، في المدى المتوسـط، قبل أن تنكمش قليلاً –في المدى الطويل- لصـالح العوامل الهيكليَّة الأخرى.

إلى جانب تقلُّبات الأسعار والدخل، تبرز التقلُّبات الناجمة إجراءات السياسة الاقتصادية كعامل حاسم في تفسير توجُّهات الإنفاق الإستهلاكي للأُسَر الجزائرية. حيث تسجِّل كلٌّ من السياسة المالية والنقدية، نسب مساهمة معتبرة –في المدى القصير، المتوسط، وخاصة البعيد- في تفسير التقلُّبات الظرفية والهيكليَّة لنفقات الإستهلاك، تصل إلى **(27.58%)**، و**(36.73%)**، على التوالي، في المدى البعيد (عشر سنوات في المستقبل).

4. خاتمة:

سـمحت لنا هذه الدراسـة بتقديم أدلَّة تجريبيَّة مُقنِعَة، ورؤى هامَّة، بشـأن طبيعة تأثير ديناميكيَّات الضغوط التضخميَّة على الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأسر الجزائرية في المدى القصير، وعلى المدى البعيد، في وجود جملة من المتغيِّرات التي تتيح مراقبة مختلف قنوات انتقال الآثار غير المباشـرة. في حين تم الاعتماد على نهج تحليل التكامل المتزامن متعدِّد المتغيِّرات، ومقاربة نماذج تصـحيح الخطأ الشـعاعية (**VECMs**)، استنادا إلى سلاسل بيانات سنوية تغطي الفترة (1970-2024).

1.4. النتائج:

تقدِّم النتائج التجريبيَّة لهذه الورقة البحثيَّة أدلَّة قاطعة بشـأن التأثير السـلبي القوي، الذي تخلِّفه ديناميكيَّات التضخم على الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر الجزائرية، بشكل مباشر، وغير مباشر (عبر قناة الدخل الفردي الحقيقي). الأمر الذي يؤكِّد التوقعات النظرية المُستمدَّة من النماذج الكينزية، ونماذج "الدخل

الدائم". من أبرز ما خَلُصَت إليه مُخرجات الورقة البحثية، في هذا الشأن:

- وجود ارتباط سلبي وثيق –في المدى الطويل- للإنفاق الإستهلاكي الحقيقي بالتضخم، وبتوجُّهات السياسة النقدية. مقابل ارتباط طردي قوي لنفقات الإستهلاك بالدخل الفردي الحقيقي، وتوجُّهات السياسة المالية (خاصَّة ما تعلَّق منها بنفقات الدَّعم والإعانات الحكومية للإستهلاك، والإعفاءات الضريبيَّة).

- مُخرجات اختبارات سببيَّة **Granger**، كشفت –عند مستوى ثقة يفوق **95%**- أنَّ تقلُّبات الإنفاق الحقيقي على الإستهلاك في المدى القصير، تكون مسبوقة بالنَّوبات التضخميَّة الظرفيَّة (بالإضافة إلى التقلُّبات الظرفيَّة للدخل الفردي، وإجراءات السياسة المالية والنقدية). كما أفضت ذات النتائج، إلى وجود تغذية عكسية **(Feedback)** -في المدى القصير- بين الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي والضغوط التضخميَّة.

- مُخرجات عمليَّة مُحاكاة وتحليل "دوال الاستجابة الدَّفعيَّة"، أسفرت عن تفاعل نفقات الإستهلاك بحساسية مُفرطة تُجاه التقلُّبات التضخميَّة والقفزات المفاجئة في الأسعار، إذ تؤدِّي هذه الأخيرة إلى تحفيز استجابة عكسيَّة –بمعدَّلات متسارعة- للإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للأُسَر (في المدى القصير، والمتوسِّط، والبعيد).

- مُخرجات عمليَّة تحليل ديناميكيَّة الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي -من خلال تفكيك تباين خطأ التنبؤ- أفضت إلى أنَّ تذبذبات نفقات الإستهلاك، تخضع لتأثير مزيج من العوامل الهيكليَّة والظرفيَّة. في حين تفرض تقلُّبات الأسعار ومعدَّلات التضخم منطقها كمحرِّكٍ بارز للإنفاق الإستهلاكي. حيث يرتكز ثقلها في المدى المتوسِّط، ويكون تأثيرها أكثر اعتدالاً في المدى القصير والطويل.

2.4. التوصيات:

تُشدِّد هذه الدراسة على دور التضخم في إعاقة مبادرات النمو الشامل. في حين يمكن لصُنَّاع السياسات الاستفادة من الرُؤى التجريبيَّة المُقدَّمة ضمنها لتصميم تدخُّلات موجَّهة، على غرار برامج التثقيف المالي، والتواصل الشفَّاف بشأن التضخم، لمساعدة المستهلكين على مواجهة عدم اليقين الاقتصادي. فضلاً عن ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلِّي، من خلال انتهاج أُطُر واضحة وموثوقة لاستهداف التضخم، مع العمل على تعزيز مصداقية السياسة النقدية، والحد من تقلُّب بيئات السياسة الاقتصادية، والتزام الجهاز التنفيذي بالانضباط المالي والاستقلال المؤسساتي. كما يمكن للشركات التكيُّف من خلال تقديم نماذج تسعير مرنة، لتلبيَّة الاحتياجات المتنامية للمتسوِّقين (المستهلكين) المُدركين –سلوكيًّا- لآثار التضخم.

ختامًا، تؤكِّد هذه الدراسة على التفاعل المُعقَّد بين العوامل الاقتصادية والسلوك البشري خلال الفترات التضخميَّة. ومن خلال دمج الرُؤَى السلوكيَّة مع التحليل الاقتصادي التقليدي، يمكن للجهات المعنيَّة، تطوير استراتيجيَّات أكثر دقَّة لدعم المستهلكين، وضمان استقرار الأسواق خلال فترات التقلُّبات الاقتصادية. فضمن بيئة معرَّضة للصدمات المحلية والعالمية، سيكون من الضروري التركيز على استقرار الأسعار، جنبًا إلى جنب مع التدخُّلات الشمولية الموجَّهَة لحماية مستويات المعيشة، وتقليص التفاوت بين الأُسَر، وتعزيز مسار النمو المستدام والشامل في الجزائر.

5. المراجع:

Adeneye, O. A. (2022). The impact of monetary policy on price stability in Nigeria, (1999 – 2021). *International Journal of Economics and Management Sciences, 1*(2), 36-56.

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154

Aizenman, J., Hutchison, M., & Noy, I. (2008). Inflation Targeting and Real Exchange Rates in Emerging Markets. NBER Working Paper No. 14561.

Attanasio, O. P., & Weber, G. (2010). Consumption and saving: Models of intertemporal allocation and their implications for public policy. Journal of Economic Literature, 48(3), 693–751.

Audty, A., & Meyer, L. (2024). Analyzing the Effects of Inflation on Consumer Purchasing Behavior in Emerging Markets. International Journal of Economics, Commerce, and Management, 1(2), 21-23.

Bank of Algeria. (2022). Inflation Dynamics and Determinants In Algeria: AN Empirical Investigation. Working Paper 1-2022, Bank of Algeria.

Batrancea, L. (2021). Empirical Evidence Regarding the Impact of Economic Growth and Inflation on Economic Sentiment and Household Consumption. Journal of Risk and Financial Management, 14(7), 336.

Bernanke, B. S. (2017). The Federal Reserve and the financial crisis. Princeton University Press.

Blanchard, O., & Galí, J. (2015). Real wage rigidities and the New Keynesian model. Journal of Money, Credit and Banking, 74(S1), 79-114.

Blanchard, O., & Johnson, D. R. (2021). Macroeconomics (8 ed.). Pearson.

Burke, M. A., & Ozdagli, A. (2021). Household Inflation Expectations and Consumer Spending: Evidence from Panel Data. Federal Reserve Bank of Dallas Working Paper No. 2110.

Cecchetti, S. G., & Schoenholtz, K. L. (2017). Money, Banking, and Financial Markets (5 ed.). McGraw-Hill Education.

Clarida, R., Galí, J., & Gertler, M. (2000). Monetary Policy Rules and Macroeconomic Stability: Evidence and Some Theory. Quarterly Journal of Economics, 115(1), pp. 147–180.

Crump, R. K., Eusepi, S., & Moench, E. (2019). Household Inflation Expectations and Consumer Spending. Review of Economics and Statistics, 105(4), 948-960.

Deaton, A. (1992). Understanding Consumption. Oxford University Press.

Deboub, Y. (1995). le nouveau mécanisme économique en Algérie. Alger: OPU.

Dikey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of The Estimators For Autoregressive Time Series With a Unit Root. Journal of the Amarican Statistical Association, 74, 427-431.

Dikey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With a Unit Root. Econometrica, 49(4), 1057-1072.

Faust, J., & Leeper, E. (1997). When do Long-run Identifying Restrictions Give Reliable Results. Journal of Business and Economic Statistics, 15(3), 345-353.

Ferreira, C., Leiva, J. M., & Nuño, G. (2023). The Heterogeneous Impact of Inflation on Households' Balance Sheets. BIS Working Papers No. 1152, Bank for International Settlements.

Friedman, M. (1957). A theory of the consumption function. Princeton University Press.

Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. American Economic Review, 58(1), 1-17.

Ghosh, J. (2014). Inflation in India: Causes, consequences and policies. Cambridge Journal of Economics, 38(3), 1-21.

IMF. (2023). World economic outlook: Navigating global divergences. Washington DC: International Monetary Fund.

Johansen, S. (1988). Statistical Analysis of Cointegrating Vectors. Journal of Economic Dynamics and Control, 12, 231-254.

Johansen, S. (1991). Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models. Econometrica, 59, 1551-1580.

Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum likelihood Estimation and Inference on Cointegration With Applictions to the Demand for Money. Oxford Bulltin of Economics and Statistics, 52, pp. 169-210.

Kaplan, G., & Violante, G. L. (2021). The consumption response to income shocks: Heterogeneity and liquidity constraints. American Economic Review, 111(5), pp. 1548–1587.

Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money . Macmillan.

Lucas, R. E. (1976). Econometric Policy Evaluation: A Critique. In K. Brunner, & A. Meltzer, (ed.), The Phillips Curve and Labor Markets, Volume 1 of Canergie-Rochester Conference Series on Public Policy (pp. 19-46). Amsterdam: North-Holland Publishing Company.

Manasseh, C. O., Abada, F. C., Ogbuabor, J. E., Onwumere, J. U., Urama, C. E., & Okoro, E. O. (2018). The Effects of Interest and Inflation Rates on Consumption Expenditure: Application of Consumer Spending Model. International Journal of Economics and Financial Issues, Econjournals, 8(4), 32-38.

Mankiw, N. G. (2016). Principles of Economics (7 ed.). Cengage Learning.

Mankiw, N. G. (2019). Macroeconomics (10 ed.). Worth Publishers.

Mishkin, F. S. (2007). Inflation Targeting in Emerging Market Countries. NBER Working Paper No. 7618.

Mishkin, F. S., & Schmidt-Hebbel, K. (2019). Inflation targeting in emerging-market countries. Journal of Development Economics, 82(1), 118-124.

Modigliani, F., & Brumberg, R. (1954). Utility analysis and the consumption function: An interpretation of cross-section data. In K. Kurihara, (ed.), Post-Keynesian economics (pp. 388–436). Rutgers University Press.

Naka, A., & Tufte, D. (1997). Examining Impulse Response Functions in Cointegrated Systems. Applied Economics, 29(12), 1593-1603.

Olusola, B., Chimezie, M., Shuuya, S., & Addeh, G. (2022). The Impact of Inflation Rate on Private Consumption Expenditure and Economic Growth—Evidence from Ghana. Open Journal of Business and Management, 10(4), 1601-1646.

Phillips, A. W. (1958). The relationship between unemployment and the rate of change of money wages in the United Kingdom, 1861–1957. Economica, 25, 283–299.

Phillips, P. C. (1991). Optimal Inference in Cointegrated Systems. Econometrica, 59, 283-306.

Phillips, P. C., & Park, J. Y. (1988). Statistical Inference in Regressions with Integrated Processes: Part 1. Econometric Theory, 4, 468-497.

Phillips, P. C., & Park, J. Y. (1989). Statistical Inference in Regressions with Integrated Processes: Part 2. Econometric Theory, 5, 95-131.

Romer, C. D., & Romer, D. H. (2019). Does Monetary Policy Matter? A New Test in the Spirit of Friedman and Schwartz. NBER Working Paper No. 7430.

Romer, D. (2012). Advanced Macroeconomics (4 ed.). McGraw-Hill Education.

Shapiro, J. M. (2021). Money illusion and consumer behavior: Evidence from inflation expectations. Journal of Economic Perspectives, 35(4), 113–138.

DOI 10.58205/fber.v10i3.2154
المجلد 10، العدد 3، سبتمبر 2026

Sims, A. C. (1980). Macroeconomics and Reality. Econometrica, 48, 1-48.

Sims, A. C., Stock, J. H., & Watson, M. W. (1990). Inference in Linear Time Series Models With Some Unit Roots. Econometica, 58, 113-144.

Summers, L. H., & Blanchard, O. (2022). Fiscal policy in an inflationary era. Brookings Papers on Economic Activity(2022(1)).

Svensson, L. E. (2018). Inflation targeting. In Handbook of Monetary Economics (Vol. 3, pp. 1237–1302). Elsevier.

Taylor, J. B. (1993). Discretion versus Policy Rules in Practice. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 39, pp. 195–214.

Woodford, M. (2019). Optimal monetary stabilization policy. In The New Palgrave Dictionary of Economics (3 ed.). Palgrave Macmillan.

World Bank. (2018). Inflation in Emerging and Developing Economies: Evolution, Drivers, and Policies. World Bank.

World Bank. (2022). Global economic prospects. World Bank.

World Bank. (2024). Global economic prospects. World Bank.

خالدي الهادي. **(1996)**. المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. الجزائر: دار الهومة للنشر.